

## هيئة الاتصالات تشاورت مع ممثلي شركات "الإنترنت" في صون أمن الشبكات

والمستهلكين على السواء. وأبدى مقدمو الخدمات تجاوبا تاما مع توجيهات الهيئة، خصوصا وأن مقاربتها قد شملت موضوع مقدمي الخدمات غير الشرعيين، وطرحوا بعض التساؤلات حول تكاليف الاستثمارات المطلوبة في حال صدور قرار بإجراءات تطبيقية لاحقة، وحول دور وزارة الاتصالات كمشغل أساسي للشبكة الثابتة البصرية والنحاسية، وقدرتها على ممارسة دورها الرقابي والأمني والقضائي على معظم الخدمات باستثناء تلك المتوفرة عبر الأقمار الاصطناعية. وتعهدت الهيئة "المضي في عملية التشاور القائمة مع المعنيين بأمن كل شبكات الاتصالات، من مشغلين وهيئات أمنية وقضائية، بهدف اتخاذ القرارات الواجبة وإصدار التوجيهات والتوصيات اللازمة للتأكد من صون أمن شبكات الاتصالات، وحماية خصوصية المستخدمين ومصالحهم، بما يتطابق مع القوانين والانظمة المرعية الإجراء".

ضرورة التأكد من هوية المشتركين في الخدمات، ضرورة مراقبة نوع وحجم الاتصالات لاستكشاف المشغلين غير المرخص لهم، الفترة الزمنية التي يتوجب على المشغل الاحتفاظ بسجلات المشتركين ومضمون اتصالاتهم الإلكترونية، ضرورة تزويد الهيئة بالمعلومات المتوفرة حول مقدمي الخدمات غير المرخص لهم المتعاقدين معهم، وغيرها من الأمور التي تساعد الأجهزة القضائية والأمنية المختصة على ممارسة دورها الأمني والرقابي على هذه الصعيد.

تهدف الهيئة، من خلال المناقشات التفصيلية والمستفيضة، "إلى ضمان أمن شبكات الاتصالات ومستخدميها، وحسن تطبيق قانون رقم ٤٠ (صون الحق بسرية المخابرات التي تجري بواسطة أية وسيلة من وسائل الاتصال، والاعتراض القانوني، وتحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها على هذا الصعيد، بما يضمن تطبيق قوانين الاتصالات من دون الإضرار بمصالح الشركات

عقد مجلس إدارة الهيئة المنظمة للاتصالات برئاسة الدكتور عماد حب الله، والأعضاء المهندسين باتريك عبيد والسيدة محاسن عجم، لقاء موسعا مع ممثلي الشركات المرخصة التي تقدم خدمات الإنترنت والبيانات في السوق اللبنانية، للتشاور معهم في مضمون التوجيهات التي أعدتها الهيئة في سبيل صون أمن شبكات الاتصالات من جهة، وحماية خصوصية المستخدمين ومصالحهم من جهة ثانية.

ويأتي هذا اللقاء بعد اجتماع مماثل عقدهت الهيئة مع مقدمي خدمات الهاتف الخليوي في لبنان، في سياق المشاورات التي تجريها مع كل المعنيين بتقديم خدمات الاتصالات بكل بفرعها، تمهيدا لتتخذ الهيئة القرارات الواجبة، ووضع توصيات في هذا الشأن.

وناقشت الهيئة مع المدعويين، بحسب بيان، "بعض أهم النقاط التي تستوجب الدرس والتشاور بهدف سد الثغرات الأمنية في حال وجودها، منها على سبيل المثال لا الحصر